

بيان صحفي

نتائج استطلاع الرأي العام رقم (74)

فيما ترتفع نسبة التفاؤل بإمكانية إجراء الانتخابات قريباً، وفيما تقول الأغلبية أنه ينبغي عقد الانتخابات حتى لو رفضت إسرائيل السماح بإجرائها في القدس الشرقية، فإن نصف الجمهور يعتقدون أن هذه الانتخابات، لو حصلت، لن تكون حرة ولا نزيهة، ولا تنفق الأغلبية بنزاهة وحيادية قوتي الشرطة في منطقتي الضفة والقطاع في حماية العملية الانتخابية، بل إن أغلبية كبيرة تعتقد أن حركتي فتح وحماس سترفضان نتيجة هذه الانتخابات لو خسرتها أي منهما. وفي الموقف من الإعلان الأمريكي عن قانونية المستوطنات يقول ثلثا الجمهور أنه مدمر لحل الدولتين وسيدفع بإسرائيل لضم مناطق في الضفة الغربية.

11 - 14 كانون أول (ديسمبر) 2019

قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجراء استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك في الفترة ما بين 11 - 14 كانون أول (ديسمبر) 2019. شهدت الفترة السابقة للاستطلاع مجموعة من التطورات الهامة منها على الصعيد الداخلي إعلان لجنة الانتخابات والرئيس عباس أن كافة القوى السياسية الفلسطينية قد وافقت على إجراء الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن الرئيس عباس لم يكن قد أصدر مرسوماً بإجراء الانتخابات أثناء فترة العمل الميداني. كما شهدت قيام النائب العام الفلسطيني بالطلب من المحكمة حجب أكثر من 50 موقفاً إعلامياً فلسطينياً على الإنترنت، وسمحت حماس بالبدء في بناء مستشفى ميداني أمريكي على حدود القطاع مع إسرائيل، وتم قطع الكهرباء لمدة ساعتين في أيام مختلفة في مناطق وسط الضفة الغربية بسبب ديون شركة الكهرباء الفلسطينية. أما في الجانب الإسرائيلي فقد تم توجيه تهمة الفساد وخيانة الأمانة لرئيس الوزراء نتنياهو، وفشلت الأحزاب الإسرائيلية في تشكيل حكومة جديدة، وتم الإعلان عن التوجه لانتخابات برلمانية ثالثة خلال سنة واحدة. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد أعلنت موقفها القائل بأن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية غير مخالفة للقانون الدولي، وفي نفس الوقت انطلقت في الكونغرس الأمريكي الجهود لعزل الرئيس ترامب لاستخدام صلاحياته الرسمية لمناقص شخصية. يغطي هذا الاستطلاع كافة هذه القضايا بالإضافة لقضايا أخرى مثل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والأوضاع العامة في كل من الضفة والقطاع، وعملية السلام والبدائل المتاحة للفلسطينيين في ظل الجمود الراهن في تلك العملية. تم إجراء المقابلات وجهاً لوجه مع عينة عشوائية من الأشخاص البالغين بلغ عددها 1200 شخصاً وذلك في 120 موقفاً سكنياً وكانت نسبة الخطأ +/- 3%.

للمزيد من المعلومات أو الاستفسارات عن الاستطلاع ونتائجه، الرجاء الاتصال بـ د. خليل الشقاقي أو وليد لدادوة في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: رام الله ت: (02)2964933 فاكس: (02)2964934 e-mail: pcpsr@pcpsr.org

النتائج الرئيسية

تشير نتائج الربع الأخير من 2019 إلى أن أغلبية ضئيلة متفائلة بإمكانية إجراء انتخابات تشريعية قريباً. كما أن الأغلبية تؤيد إجراء هذه الانتخابات حتى لو منعت إسرائيل إجرائها في القدس الشرقية، إذ يمكن للمواطنين الفلسطينيين في حالة الرفض الإسرائيلي التصويت حيثما يشاءون، في محافظة القدس وخارجها. لكن نصف الجمهور يعتقد أن الانتخابات التشريعية القادمة لن تكون حرة ولا نزيهة. كما أن نصف الجمهور فقط يتقنون بقدرة لجنة الانتخابات الفلسطينية على إدارة عملية الانتخابات بنزاهة، ويعرب أقل من النصف بقليل عن ثقتهم بقدرة الشرطة، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، على حماية العملية الانتخابية وصناديق الاقتراع بنزاهة وبدون تحيز. وتقول الأغلبية أن حماس لن تتمكن من إجراء حملة انتخابية بدون قيود في الضفة الغربية وكذلك الحال مع فتح في قطاع غزة. تشير هذه النتائج إلى ضعف شديد في ثقة الجمهور الفلسطيني بالعملية

تأسس المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والمؤتمرات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

يأتي هذا الاستطلاع ضمن سلسلة الاستطلاعات المنتظمة للمركز.

تم إجراء الاستطلاع بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور في رام الله



للمزيد من المعلومات أو الاستفسارات عن الاستطلاع ونتائجه، الرجاء الاتصال بـ د. خليل الشقاقي أو وليد لدادوة في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

رام الله، فلسطين

تليفون: (02)2964933

فاكس: (02)2964934

e-mail: pcpsr@pcpsr.org

<http://www.pcpsr.org>

الانتخابية قد يعود جزئياً لضعف الثقة بلجنة الانتخابات ومؤسسات السلطة العامة في كل من الضفة والقطاع. لكن الأسوأ في النتائج هو أن أغلبية كبيرة تعتقد أنه لو فازت حماس فإن فتح في الضفة لن تقبل بالنتيجة وأنه لو فازت فتح فإن حماس في قطاع غزة لن تقبل بالنتيجة. وتشير هذه النتيجة إلى مزيد من انعدام الثقة المجتمعية بمؤهلات الحزبين الديمقراطي، وتطرح على المجتمع والسياسة الفلسطينية سؤالاً كبيراً عن حجم الضرر والإفساد السياسي الذي أحدثه غياب الحياة الديمقراطية والانقسام عن فلسطين منذ عام 2007.

وعندما يتعلق الأمر بالمجموعات المسلحة في قطاع غزة وقدرة حكومة شرعية منتخبة جديدة على حلها وجمع سلاحها فإن أغلبية كبيرة تعارض ذلك، حيث ترى الأغلبية أن الحفاظ على سلاح هذه المجموعات هو أكثر أهمية من الشرعية الانتخابية. تشير هذه النتيجة إلى أن الجمهور الفلسطيني لا يأخذ الانتخابات وشرعيتها على محمل الجد (وقد يعود هذا للأسباب المذكورة أعلاه) وأنه في غياب عملية سلام ناجحة فإن الجمهور يضع ثقته أولاً في العمل المسلح.

تشير النتائج أيضاً إلى أنه لو جرت هذه الانتخابات اليوم فإن حركة فتح ستحصل على النسبة الأكبر من الأصوات، تليها حماس، ثم الحركات والأحزاب الثالثة، ثم قائمة انتخابية لمؤيدي محمد دحلان، وتقول نسبة ليست كبيرة أنها لم تقرر بعد لمن ستصوت. إن مما لا شك فيه أن تبلور قائمة انتخابية مستقلة لمؤيدي دحلان كقيلة بإضعاف القوة الانتخابية لحركة فتح، وقد تهدد هذه الظاهرة إمكانية فوز فتح بالنسبة الأكبر من الأصوات. إن عدم الانضباط الكبير داخل حركة فتح، كما حدث في انتخابات 1996 وانتخابات 2006، كفيل بتبلور قوائم انتخابية فتحاوية إضافية متعددة قد يتمكن بعضها من تجاوز نسبة الحسم بينما لا يتمكن معظمها من ذلك، مما سيفقد الحركة الكثير من الأصوات الضائعة والمتشتتة. لكن التهديد الانتخابي الأكبر لفتح، كما تشير النتائج بكل وضوح، سيتبلور في حالة فشلها في دمج مروان البرغوثي والقوى الفتحاوية المؤيدة له، إذ ستتشكل حينئذ، كما حصل مؤقتاً في انتخابات عام 2006، قائمة انتخابية قد تكون أكبر حجماً من قائمة فتح الرسمية، وسيعني هذا حصول حركة حماس على النسبة الأكبر من أصوات الناخبين.

في الأوضاع الداخلية أيضاً تشير النتائج إلى أن النسبة الأكبر في الضفة الغربية، حتى ولو لم تكن الأغلبية، تعتقد أنه كان على حماس المشاركة في القصف إلى جانب الجهاد الإسلامي في المواجهة الأخيرة مع إسرائيل. لكن من الملفت أن الوضع في قطاع غزة مختلف تماماً، إذ تعتقد النسبة الأكبر أن قرار حماس بعدم المشاركة كان هو القرار الصحيح. تشير النتائج أيضاً إلى أن غالبية كبيرة ترى أن قرار النائب العام في السلطة الفلسطينية بالتوجه للقضاء لحجب مواقع الكترونية يمثل تقييداً لحرية الرأي والتعبير، وبناءً على ذلك يعتقد أكثر من نصف الجمهور أنه ينبغي على النائب العام عدم البقاء في منصبه وذلك لأنه لا يؤمن بحرية الرأي. كما تشير النتائج إلى أن الغالبية العظمى من الجمهور تؤيد قرار الحكومة رفع سن الزواج إلى 18 سنة.

يرى ثلثا الجمهور أن قرار الولايات المتحدة الذي يعترف بقانونية المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو عمل مدمر لحل الدولتين، بل وأيضاً مدمر لحل الدولة الواحدة، وأن نتيجته ستكون دفع إسرائيل لضم مناطق في الضفة الغربية مثل الأغوار. أدى هذا الموقف الأمريكي لرفع نسبة مطالبة الجمهور برفض "صفقة القرن" حتى بدون النظر في تفاصيلها إلى حوالي ثلاثة أرباع. كما يعارض حوالي 70% عودة الاتصالات مع الإدارة الأمريكية.

أخيراً، تشير النتائج إلى أن الأغلبية تعارض حل الدولتين، لكن نسبة تأييد هذا الحل لا تزال أكبر من نسبة تأييد حل الدولة الواحدة. كما تشير إلى ارتفاع ضئيل في نسبة تأييد العمل المسلح والعودة لانتفاضة مسلحة. من الملفت للنظر أن أغلبية الجمهور تعتقد أن توجيه تهمة الفساد لتنتياهو ستؤدي لإزاحته عن الحكم قريباً؛ وكذلك الحال مع ترامب حيث ترى الأغلبية أنه سيتم عزله وأنه سيخسر الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة. إن هذا الرهان الشعبي على ما يجري في السياسة الإسرائيلية الداخلية وعلى ما يجري في الكونغرس الأمريكي قد يكون واحداً من الأسباب وراء استمرار وجود نسبة أعلى بين الجمهور مؤيدة لحل الدولتين مقارنة بحلول أخرى.

1) إنتخابات تشريعية جديدة؟

- نسبة من 52% تعتقد أن انتخابات تشريعية أو تشريعية ورئاسية ستجري قريباً في الأراضي الفلسطينية فيما تقول نسبة من 37% أنه لن تجري انتخابات. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من 38% فقط أنها تتوقع إجراء الانتخابات قريباً.
- نسبة من 44% تقول إنها تريد إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية معاً وتعارض الفصل بينهما، فيما تقول نسبة من 23% أنها تريد انتخابات تشريعية تتبعها بعدة أشهر انتخابات رئاسية، وتقول نسبة من 22% أنها تفضل إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية معاً لكنها لا تعارض الفصل بينهما.

- أغلبية من 56% (65% في الضفة و41% في القطاع). تقول إنه إذا منعت إسرائيل التصويت في القدس الشرقية فإنه ينبغي إتاحة التصويت لسكان المدينة في أي مركز انتخابي في محافظة القدس أو الضفة الغربية فيما تقول نسبة 35% أنه ينبغي في هذه الحالة عدم إجراء الانتخابات التشريعية.
- 50% فقط يقولون إنهم يتفقون بنزاهة وقدرة لجنة الانتخابات الفلسطينية على إدارة عملية الانتخابات بنجاح فيما تقول نسبة من 44% أنهم لا يتفقون بذلك.
- كذلك، تقول نسبة من 48% فقط أنها تثق بقدرة الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية على حماية العملية الانتخابية وصناديق الاقتراع بنزاهة وبدون تحيز فيما تقول نسبة من 46% أنهم لا يتفقون بذلك. وتقول نسبة مماثلة تبلغ 47% فقط أنها تثق بقدرة الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة على حماية العملية الانتخابية وصناديق الاقتراع بنزاهة وبدون تحيز فيما تقول نسبة من 41% أنهم لا يتفقون بذلك.
- تقول الأغلبية (64%) أنه لن يكون ممكناً لكافة القوائم الانتخابية المرشحة وخاصة قائمة حماس أن تجري حملتها الانتخابية في الضفة الغربية بدون قيود أو تدخلات من أجهزة الأمن الفلسطينية فيما تقول نسبة من 29% فقط أن ذلك سيكون ممكناً. كذلك تقول أغلبية من 56% أنه لن يكون ممكناً لكافة القوائم المرشحة وخاصة حركة فتح أن تجري حملتها الانتخابية في قطاع غزة بدون قيود أو تدخلات من أجهزة الأمن الموجودة في قطاع غزة فيما تقول نسبة من 37% أن ذلك سيكون ممكناً.
- نسبة من 42% فقط تعتقد أن الانتخابات التشريعية القادمة ستكون حرة ونزيهة فيما تقول نسبة من 50% أنها لن تكون كذلك.
- ينقسم الجمهور إلى قسمين متساويين (43% لكل منهما) في المطالبة بسحب صلاحية المحاكم الفلسطينية، وخاصة المحكمة الدستورية، في إلغاء نتائج الانتخابات القادمة بسبب تحوّل البعض من قيام هذه المحاكم بذلك فيما لو فازت أحزاب معارضة للرئيس عباس وحركة فتح.
- سألنا الجمهور عن توقعاته لنتائج الانتخابات التشريعية القادمة: تتوقع نسبة من 40% (47% في الضفة و30% في القطاع) أن تفوز حركة فتح في الانتخابات القادمة فيما تتوقع نسبة من 25% (19% في الضفة و35% في القطاع) أن تفوز حركة حماس في الانتخابات القادمة.
- وسألنا الجمهور عن مشاركته في التصويت ولمن سيعطي صوته: لو جرت انتخابات برلمانية جديدة اليوم بمشاركة كافة القوى السياسية فإن 68% يقولون بأنهم سيشاركون فيها، ومن بين هؤلاء المشاركين تحصل قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس على 32%، وفتح على 40%، وتحصل كافة القوائم الأخرى التي شاركت في انتخابات عام 2006 مجتمعة على 10%، وتقول نسبة من 20% أنها لم تقرر بعد لمن ستصوت. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة التصويت لحماس 29% ولفتح 38%. تبلغ نسبة التصويت لحماس في قطاع غزة 41% (مقارنة مع 39% قبل ثلاثة أشهر) ولفتح 32% (مقارنة مع 31% قبل ثلاثة أشهر). أما في الضفة الغربية فتبلغ نسبة التصويت لحماس 24% (مقارنة مع 20% قبل ثلاثة أشهر) ولفتح 46% (مقارنة مع 43% قبل ثلاثة أشهر). من الضروري الإشارة إلى أن مصوتي قائمة فتح في هذا السؤال يشملون مصوتين يقولون (في سؤال لاحق) أنهم سيصوتون لمحمد دحلان. عند خصم هذه الأصوات من أصوات قائمة فتح تنخفض نسبة التأييد لها إلى 35%.
- سألنا نفس السؤال عن نوايا التصويت ولكن مع افتراض دخول قوائم انتخابية جديدة لم تشارك في الانتخابات السابقة في عام 2006. في هذه الحالة ترتفع نسبة المشاركة من 68% إلى 72% وتنخفض نسبة الذين لم يقرروا بعد من 20% إلى 6% من بين المشاركين، وترتفع نسبة التصويت لفتح من 40% إلى 44% (بما في ذلك مؤيدي محمد دحلان)، وتبقى نسبة التصويت لحماس (32%) وللقوى الثالثة الموجودة حالياً (10%) على ما كانت عليه، وتقول نسبة من 8% أنها ستصوت للقوائم الانتخابية الجديدة. عند خصم أصوات الموالين لدحلان من قائمة فتح تنخفض نسبة التأييد لها إلى 39%.
- يقول أكثر من ثلثي الجمهور (68%) أنه لو فازت حركة حماس في الانتخابات فإن حركة فتح لن تقبل بهذه النتيجة ولن تسمح بالتالي لها بتشكيل حكومة واحدة تمارس كافة صلاحيات السلطة في الضفة والقطاع، فيما تقول نسبة من 25% أنها ستسمح بذلك. كذلك، تقول أغلبية من 59% أنه لو فازت حركة فتح في الانتخابات القادمة فإن حركة حماس لن تقبل بهذه النتيجة ولن تسمح بالتالي لها بتشكيل حكومة واحدة تمارس كافة صلاحيات السلطة في الضفة والقطاع، وتقول نسبة من 34% أنها ستسمح بذلك.
- تقول أغلبية من 59% أنه بعد إجراء الانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة جديدة فإنه لا يحق لهذه الحكومة أن تقوم بحل المجموعات المسلحة في قطاع غزة وجمع سلاحها لأن الحفاظ على سلاح المجموعات المسلحة أهم من الشرعية الانتخابية، لكن نسبة من 33% تقول إنه يحق للحكومة الجديدة الشرعية القيام بذلك. كذلك، تقول نسبة من 67% إن من الخطأ حل الكتل المسلحة في قطاع غزة وجمع سلاحها، فيما تقول نسبة من 26% أنه من الصواب القيام بذلك.

- لو قام حزب أو حركة جديدة بالتنافس في الانتخابات القادمة، فإن نسبة من 13% تقول إنها لم تقرر بعد لمن ستصوت لكنها على استعداد لتأييد حزب جديد، كذلك تقول نسبة من 12% أنها مستعدة للتخلي عن الحزب الذي تؤيده والنظر في إمكانية التصويت للحزب أو الحركة الجديدة. لكن النسبة الأكبر لن تتخلي عن الحزب أو الحركة التي تؤيدها اليوم.
- الغالبية العظمى (79%) تؤيد مشاركة قوائم انتخابية شبابية مستقلة في الانتخابات التشريعية فيما لا تؤيد ذلك نسبة من 18%.
- الأولوية العليا الأولى التي ينبغي أن تحققها الانتخابات القادمة هي توحيد الضفة والقطاع في نظر النسبة الأكبر بين الجمهور (36%)، فيما تقول نسبة من 18% أنها الأوضاع الاقتصادية، وتقول نسبة من 17% أنها رفع الحصار والإغلاق عن قطاع غزة، وتقول نسبة من 13% أنها محاربة الفساد، وتقول نسبة من 7% أنها خلق نظام سياسي ديمقراطي، وتقول نسبة من 6% أنها تقوية المقاومة لمواجهة الاحتلال والاستيطان.
- تقول النسبة الأكبر (32%) أن حركة فتح هي الأقدر على تحقيق الأولوية التي اختارتها فيما تقول نسبة من 24% أن حركة حماس هي الأقدر على تحقيق تلك الأولوية وتقول نسبة من 20% أنه لن يستطيع أي من الأحزاب والحركات القائمة أو الجديدة تحقيق تلك الغاية.

(2) إنتخابات رئاسية:

- نسبة من 61% تقول إنها تريد من الرئيس الاستقالة فيما تقول نسبة من 34% أنها تريد من الرئيس البقاء في منصبه. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من 61% أنها تريد استقالة الرئيس. تبلغ نسبة المطالبة باستقالة الرئيس 52% في الضفة الغربية و73% في قطاع غزة. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة المطالبة باستقالة الرئيس 49% في الضفة و74% في قطاع غزة.
- نسبة الرضا عن أداء الرئيس عباس تبلغ 37% ونسبة عدم الرضا 59%. نسبة الرضا عن عباس في الضفة الغربية تبلغ 43% وفي قطاع غزة 27%. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة الرضا عن الرئيس عباس 37% (43% في الضفة الغربية و29% في قطاع غزة).
- تقول نسبة من 31% فقط أن الرئيس محمود عباس هو المرشح الأفضل لحركة فتح في الانتخابات الرئاسية فيما تقول نسبة من 41% أن هناك من هم أفضل منه داخل حركة فتح وتقول نسبة من 29% أنها لا تعرف أو لا رأي لها في الموضوع.
- لو جرت انتخابات رئاسية جديدة اليوم وترشح فيها اثنان فقط هما محمود عباس وسماعيل هنية، يحصل الأول على 49% من الأصوات ويحصل الثاني على 44% (مقارنة مع 48% لعباس و46% لهنية قبل ثلاثة أشهر). في قطاع غزة تبلغ نسبة التصويت لعباس 37% (مقارنة مع 39% قبل ثلاثة أشهر) وهنية 56% (مقارنة مع 57% قبل ثلاثة أشهر)، أما في الضفة فيحصل عباس على 58% (مقارنة مع 56% قبل ثلاثة أشهر) وهنية على 34% (مقارنة مع 36% قبل ثلاثة أشهر). أما لو كانت المنافسة بين مروان البرغوثي وهنية فإن البرغوثي يحصل على 62% وهنية على 34%.
- لو لم يترشح الرئيس عباس للانتخابات فإن مروان البرغوثي هو المفضل من بين مجموعة من المرشحين لتولي منصب الرئيس حيث تفضله نسبة من 37%، يتبعه سماعيل هنية بنسبة 21%، ثم محمد دحلان بنسبة 6% (2% في الضفة الغربية و12% في قطاع غزة)، ثم مصطفى البرغوثي (5%)، ثم خالد مشعل وسلام فياض (4% لكل منهما).

(3) حجب المواقع الإلكترونية، أوضاع القضاء، أزمة الكهرباء، المستشفى الأمريكي، حكومة اشتية، وأوضاع داخلية أخرى:

- 60% من الجمهور ترى في قيام النائب العام بالطلب من القضاء حجب أكثر من 50 موقعا إعلامياً فلسطينياً منعاً لحرية الرأي والتعبير الذي يكفله القانون الأساسي فيما تقول نسبة من 33% أن الحجب سليم لأنه تطبيق للقانون.
- على خلفية حجب المواقع الإعلامية، تقول أغلبية من 53% أنه ينبغي على النائب العام عدم البقاء في منصبه لأنه لا يؤمن بحرية الرأي، فيما تقول نسبة من 38% أنه يمكن له البقاء في منصبه لأنه قد قام بتطبيق القانون.
- تقول أغلبية من 54% (59% في الضفة و45% في القطاع) أنها لن تحصل على محاكمة عادلة لو وجدت نفسها أمام محكمة فلسطينية فيما تقول نسبة من 39% (34% في الضفة و48% في القطاع) أنها تعتقد أنها ستحصل على محاكمة عادلة.

- كذلك تقول أغلبية من 55% (60% في الضفة و48% في القطاع) أن القضاء والمحاكم في فلسطين يحكم بحسب الأهواء، وفي المقابل تقول نسبة من 42% أنه يحكم بحسب القانون.
- تقول نسبة من 61% أنه ينبغي الاستمرار في إعفاء المخيمات من دفع فواتير الكهرباء وأن على السلطة الفلسطينية دفع هذه الفواتير لشركة الكهرباء، لكن 35% يقولون إنه لا ينبغي إعفاء المخيمات من الدفع. لو تم إعفاء المخيمات من الدفع، فإن 89% يريدون من السلطة أن تتكفل بالدفع نيابة عنهم فيما تقول نسبة من 5% أنه ينبغي لمشركين آخرين الدفع نيابة عنهم.
- تقول النسبة الأكبر (36%) أنها تؤيد، وتقول نسبة من 32% أنها تعارض، بناء المستشفى الميداني الأمريكي على حدود قطاع غزة مع إسرائيل فيما تقول نسبة من 28% أنها لم تسمع عن المستشفى.
- نسبة التقييم الإيجابي لأوضاع قطاع غزة تبلغ 6% في هذا الاستطلاع ونسبة التقييم الإيجابي لأوضاع الضفة الغربية تبلغ 25%.
- نسبة الإحساس بالأمن والسلامة الشخصية في قطاع غزة تبلغ 70% ونسبة الإحساس بالأمن في الضفة الغربية تبلغ 60%. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة الإحساس بالأمن في قطاع غزة 63% وفي الضفة الغربية 52%.
- تقول نسبة تبلغ 24% من الجمهور الفلسطيني أنها ترغب في الهجرة بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية الراهنة وترتفع هذه النسبة لتبلغ 31% في قطاع غزة وتنخفض إلى 20% في الضفة الغربية.
- نسبة من 35% فقط من سكان الضفة الغربية تعتقد أن الناس يستطيعون اليوم انتقاد السلطة في الضفة الغربية بدون خوف ونسبة من 62% منهم تعتقد أن الناس لا يستطيعون ذلك. أما في قطاع غزة فإن نسبة من 51% يعتقدون أن الناس يستطيعون انتقاد سلطة حماس فيها بدون خوف وتقول نسبة من 46% أن الناس لا يستطيعون ذلك.
- نسبة الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية تبلغ 82%. وتقول نسبة من 67% أنه يوجد فساد في المؤسسات والأجهزة الأمنية التي تديرها حماس في قطاع غزة.
- الجمهور منقسم حول مكانة ودور السلطة الفلسطينية، حيث تقول نسبة من 50% أنها قد أصبحت عبء على الشعب الفلسطيني وتقول نسبة من 45% أنها إنجاز للشعب الفلسطيني.
- بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على تشكيل حكومة ائتلية فإن الأغلبية أو النسبة الأكبر ترى أن أدائها مماثل لأداء الحكومة السابقة في قضايا مثل: الأوضاع الأمنية (49%)، الأوضاع الاقتصادية (39%)، جهود توحيد الضفة والقطاع (53%)، الجهود لإجراء الانتخابات (47%) و جهود الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان (51%). في المقابل تقول نسب تتراوح بين 24% إلى 45% أن الأداء أسوأ من أداء الحكومة السابقة وتقول نسب تتراوح بين 12% إلى 24% أن أداء حكومة ائتلية أفضل من أداء الحكومة السابقة. تعكس هذه النتائج تحسناً طفيفاً في نسبة التقييم الإيجابي لأداء حكومة ائتلية مقارنة بالوضع قبل ثلاثة أشهر.
- وفي سؤال عن توقعات الجمهور للمستقبل تقول الأغلبية (58%) أن حكومة ائتلية لن تنجح في تحقيق المصالحة وتوحيد الضفة والقطاع فيما تقول نسبة من 33% أنها ستنجح في ذلك.
- وفي سؤال مماثل عن التوقعات بنجاح الحكومة في إجراء انتخابات تشريعية أو تشريعية ورئاسية في الضفة والقطاع تقول نسبة من 48% أنها لن تنجح وتقول نسبة من 44% أنها ستنجح.
- وفي سؤال مماثل عن التوقعات بتحسين الأوضاع الاقتصادية تقول الأغلبية (55%) أنها لن تنجح فيما تقول نسبة تبلغ 37% أنها ستنجح في ذلك.
- تؤيد الغالبية العظمى (77%) قرار الحكومة الفلسطينية برفع سن الزواج إلى 18 سنة فيما يعارض ذلك 22%.
- سألنا الجمهور عن المحطة التي شاهدها أكثر من غيرها خلال الشهرين الماضيين. تشير النتائج إلى أن نسبة مشاهدة قناة الجزيرة هي الأعلى حيث تبلغ 19%، تتبعها فضائية الأقصى (15%)، ثم فضائية فلسطين ومعاً (13% لكل منهما)، ثم فلسطين اليوم (9%) ثم العربية والياديين (4% لكل منهما).

(4) المصالحة، وحماس والجهاد الإسلامي:

- 36% متفائلون بنجاح المصالحة و59% غير متفائلين، قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من 30% فقط أنها متفائلة.
- تقول نسبة من 44% أنه لو جرت انتخابات تشريعية قريباً فإن ذلك سيساهم في توحيد الضفة والقطاع فيما تقول نسبة أكبر تبلغ 51% أن ذلك لن يساهم في توحيد الضفة والقطاع.
- تطالب الغالبية العظمى (78%) السلطة الفلسطينية برفع الإجراءات المتخذة ضد القطاع مثل خصومات الرواتب أو تقليل ساعات الكهرباء. في المقابل تقول نسبة من 20% فقط أنها تؤيد رفع هذه الإجراءات ولكن بعد تسليم حماس القطاع للسلطة بشكل كامل.
- تقول أغلبية ضئيلة من 52% (تعبط إلى 44% في قطاع غزة) أن الفرص ضئيلة لتوصل حماس وإسرائيل لهدنة أو تهدئة طويلة الأمد فيما تقول نسبة من 36% أن الفرص متوسطة وتقول نسبة من 10% فقط أن الفرص عالية.
- على خلفية المواجهة الأخيرة في قطاع غزة بين إسرائيل والجهاد الإسلامي، تقول النسبة الأكبر، أي 39% (43% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة)، أنه كان على حماس المشاركة في القصف على إسرائيل، وتقول نسبة من 32% (23% في الضفة الغربية و46% في قطاع غزة) أن قرار حماس بعدم المشاركة صحيح، فيما تقول نسبة من 16% أن حماس قد شاركت فعلاً في القصف.

(5) قانونية المستوطنات، صفقة القرن، وعزل ترامب:

- 66% من الجمهور يعتقدون أن قرار الولايات المتحدة بالاعتراف بقانونية المستوطنات الإسرائيلية في ظل القانون الدولي سيؤدي لتدمير حل الدولتين، فيما تقول نسبة من 18% أنه لن يكون له تأثير على حل الدولتين، وتقول نسبة من 10% أنه يقوي حل الدولتين. كذلك، تقول نسبة من 57% أن هذا القرار الأمريكي سيضعف من حل الدولة الواحدة أيضاً، فيما تقول نسبة من 23% أنه لن يكون له تأثير على هذا الحل، وتقول نسبة من 9% أنه يقوي حل الدولة الواحدة.
- تقول نسبة من 74% أن هذا القرار الأمريكي سيؤدي لقيام إسرائيل بضم مناطق في الضفة الغربية مثل الأغوار، فيما تقول نسبة من 20% أنه لن يكون للقرار تأثير على الضم.
- سألنا الجمهور إن كان يعتقد أنه لو قبل الطرف الفلسطيني بخطة ترامب للسلام المعروفة بصفقة القرن فهل سيؤدي ذلك لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية. قالت الأغلبية الساحقة (85%) أن قبول الخطة لن يؤدي لإنهاء الاحتلال فيما قالت نسبة من 10% أن القبول قد يؤدي لإنهاء الاحتلال.
- كذلك، سألنا الجمهور عما إذا كان يعتقد أن خطة ترامب للسلام تسمح لإسرائيل بضم قسم كبير من الضفة الغربية. قالت أغلبية من 75% أنها تسمح بذلك فيما قالت نسبة من 21% أنها لا تسمح بذلك.
- تقول نسبة من 74% أن على القيادة الفلسطينية رفض "صفقة القرن" لو قدمتها الولايات المتحدة بغض النظر عن مضمونها لأنه سيكون بالتأكيد سيئاً وتقول نسبة من 16% أن على القيادة قبول أو رفض الاقتراح بعد مناقشة محتواه، وتقول نسبة من 6% أن على القيادة قبول "صفقة القرن" لأنها بالتأكيد ستكون أفضل من الوضع الراهن. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من 69% فقط أن على القيادة رفض الصفقة.
- كذلك تقول أغلبية من 69% أنها تعارض وتقول نسبة من 19% أنها تؤيد عودة الاتصالات التي كانت القيادة الفلسطينية قد أوقفتها مع الإدارة الأمريكية بعد اعتراف إدارة ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في كانون أول (ديسمبر) 2017.
- أغلبية من 60% تتوقع خسارة ترامب للانتخابات الأمريكية القادمة و53% يتوقعون نجاح الكونغرس الأمريكي في عزله عن الحكم.

(6) عملية السلام:

- نسبة من 42% تؤيد 55% تعارض فكرة حل الدولتين، وقد عُرضت هذه الفكرة على الجمهور بدون إعطاء تفاصيل هذا الحل. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة التأييد لهذا الحل في سؤال مماثل 42%. تقول نسبة من 38% أن أغلبية الجمهور الفلسطيني تؤيد حل الدولتين فيما تقول نسبة من 54% أن الأغلبية تعارضه.

- تعتقد نسبة من 61% أن حل الدولتين لم يعد عملياً بسبب التوسع الاستيطاني لكن نسبة من 35% تعتقد أنه لا يزال عملياً. كذلك، تقول نسبة من 75% أن فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل خلال السنوات الخمس القادمة ضئيلة أو ضئيلة جداً وتقول نسبة من 24% أن الفرص متوسطة أو عالية.
- للخروج من الأوضاع الراهنة تقول نسبة من 29% أنها تفضل التوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل، فيما تقول نسبة من 39% أنها تفضل شن كفاح مسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتقول نسبة من 14% أنها تفضل شن مقاومة شعبية سلمية ضد الاحتلال. لكن نسبة من 15% تقول بأنها تفضل الحفاظ على الوضع الراهن. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من 32% أنها تفضل التوصل لاتفاق سلام وقالت نسبة من 37% أنها تفضل شن كفاح مسلح.
- وعند السؤال عن الطريقة الأمثل لإنهاء الاحتلال، انقسم الجمهور إلى ثلاث مجموعات، حيث قالت النسبة الأكبر (47%) أنها العمل المسلح فيما قالت نسبة من 26% أنها المفاوضات وقالت نسبة من 20% أنها المقاومة الشعبية السلمية. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من 44% أن العمل المسلح هو الطريقة الأمثل وقالت نسبة من 24% أن المفاوضات هي الطريقة الأمثل.
- في ظل توقف مفاوضات السلام تقول نسبة من 60% أنها تؤيد المقاومة الشعبية السلمية، وتقول نسبة من 52% أنها تؤيد العودة للانتفاضة المسلحة والمواجهات، وتقول نسبة من 42% أنها تؤيد حل السلطة الفلسطينية، وتقول نسبة من 28% أنها تؤيد التخلي عن حل الدولتين والمطالبة بقيام دولة واحدة للفلسطينيين والإسرائيليين. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من 50% أنها تؤيد العودة للانتفاضة مسلحة وقالت نسبة من 40% أنها تؤيد حل السلطة الفلسطينية.
- 58% يتوقعون أنه يؤدي توجيه تهمة الفساد لنتنياهو لإزاحته عن الحكم في إسرائيل قريباً، لكن 34% يتوقعون بقاءه في الحكم.

(7) تظاهرات العالم العربي، والاجتياح التركي لمناطق حدودية سورية، وزيارة فريق كرة القدم السعودي لفلسطين:

- 57% يؤيدون و37% يعارضون التظاهرات والحراك الراهن في العالم العربي في الجزائر والسودان ولبنان والعراق. لكن 65% لا يتوقعون أن ينتقل هذا الحراك لفلسطين فيما يتوقع ذلك 31% فقط.
- كذلك، تقول نسبة من 65% أنها لا تريد لهذا الحراك الانتقال للضفة الغربية وتقول نسبة أكبر قليلاً (70%) أنها لا تريد له الانتقال إلى قطاع غزة.
- 63% يرفضون موقف حزب الله المعارض للحراك اللبناني و26% يقبلون به.
- أغلبية من 51% (60% في الضفة و38% في القطاع) ترى في اجتياح تركيا لمناطق حدودية سورية عدواناً مرفوضاً فيما تقول نسبة من 40% (31% في الضفة و53% في قطاع غزة) أنه دخول مؤقت ومشروع.
- تقول الأغلبية من 63% أنه ينبغي تشجيع زيارات فلسطين من دول عربية مثل قديم فريق كرة القدم السعودي فيما تقول نسبة من 34% أنه لا ينبغي تشجيع ذلك.

(8) الغايات العليا للشعب الفلسطيني والمشاكل الأساسية التي تواجهه:

- نسبة من 44% تعتقد أن الغاية العليا الأولى للشعب الفلسطيني ينبغي أن تكون تحقيق انسحاب إسرائيلي لحدود عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشرقية. في المقابل فإن 33% يقولون أن الغاية الأولى يجب أن تكون الحصول على حق العودة للاجئين وعودتهم لقرانهم وبلدانهم التي خرجوا منها في عام 1948. كذلك تقول نسبة من 13% أن الغاية الأولى ينبغي أن تكون بناء فرد صالح ومجتمع متدين يلتزم بتعاليم الإسلام كاملة، وتقول نسبة من 9% أن الهدف الأول يجب أن يكون بناء نظام حكم ديمقراطي يحترم حريات وحقوق الإنسان الفلسطيني.
- المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني اليوم هي استمرار الاحتلال والاستيطان في نظر 28% من الجمهور، وتقول نسبة من 26% أنها تفشي البطالة والفقير، وتقول نسبة متطابقة (26%) بأنها تفشي الفساد في المؤسسات العامة، وتقول نسبة من 17% أنها استمرار حصار قطاع غزة وإغلاق معابره.